بقوله كيف وقد سبق قريبا الخ واما قوله لكون وجوده الخ فتعليل الترتيب
انتفا القدم على امكان لحوق العدم كما لا يخفى قوله لو امكن ان يلحقه العدم الخ
انما امكن عبر بالامكان ولم يقل لو لحقه العدم لان الامتناع امكان
لحوق العدم يستلزم امتناع لحوقه من باب اولى بخلاف عكسه
فتدبر لكون وجوده الخ تقدم عرفت انه تعليل الترتيب انتفا القدم
على امكان لحوق العدم وقوله ح اي حين اذ امكنه العدم ان يلحقه العدم
وقوله لا وجوبا تأكيد لما قبله كما هو ظاهر قوله والجايز لا يكون وجوده
الا حادثا انما لم يقل والجايز لا يكون الا حادثا باسقاط لفظ لوجود لانه
لو قال ذلك لاقتضى ان كل جايز حادث وليس كذلك اذ الجايز الذي
لم يوجد لا يتصف بالحدوث اذ معنى الحدوث هو الوجود بعد عدم والوجود
لا يتصف بالوجود لانه من الاحوال والامور الاعتبارية على الخلاف في ذلك
وكل منهما لا يتصف بالوجود فكيف يجعله المص متصفا بالحدوث لانا نقول
قد تقدم انه كما يطلق حقيقة على الوجود بعد عدم يطلق مجازا على التجدد
بعد عدم وهو بهذا المعنى يتصف به كل من الاحوال والامور الاعتبارية
قوله كيف اسم استفهام على وجه التعجب والواو في قوله وقد سبق قريبا الخ
للحال اي كيف يصح ذلك الانتفا والحال انه قد سبق قريبا الخ ويصح ان تكون
اسم استفهام على وجه الانكار والواو في قوله وقد سبق قريبا الخ للتعليل
اي لا يصح ذلك الانتفا لانه قد سبق الخ وكثيرا ما تقع الواو للتعليل في كلام المولفين
كما قاله السكتاني قوله وقد سبق قريبا وجوب قدمه تعالى يوخذ من ذلك ان
كل من وجب قدمه استحال عدمه ولم تتفق العقلا على سيلة اعتقادية
الا لوهيته الا هذه القاعدة الكلية وورد علينا عدمنا الازلي فانه وجب
قدمه ولم يستحيل عدمه واجيب بان القاعدة مفروضة في الوجودي
وبعضهم … بان عدمنا الازلي يستحيل عدمه لانه
لو عدم لوجدنا في الازل ووجدنا في الازل محال لانه لا يوجد فيه الا الله
… انه انما يستحيل عدمه في الازل لما ذكر وهذا لا ينافي انه ينعدم

بتناهي

بتناهي الازل فيصدق عليه انه وجب قدمه ولم يستحيل عدمه فتامل
قوله واما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلانه الخ هذا البرهان
لا يتم الا بقياسين ونظمهما هكذا لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا
لها لكن كونه مماثلا لها محال لانه لو ماثل شيئا منها لكان حادثا مثلها لكن
لو كان حادثا لكان محالا فالمص حذف القياس الاول والثاني بتمامه وذكر شرطية الثاني
وطوى استثنائيته لكنه اقام مقامها قوله وذلك محال فهو في قوة قوله
لكن كونه حادثا محال وقوله لما عرفت قبل الخ دليل لتلك الاستثنائية فتدبر
لو ماثل شيئا منها لكان حادثا مثلها اي لان جميع ما ثبت لاحد المثلين
ثبت للاخر وورد على المص ان اللازم على المماثلة اما قدم الحادث او حدوث
القديم فاللازم عليها احد الامرين لا خصوص الثاني كما يقتضيه صنيعه
واجيب بان المراد لو ماثل شيئا منها بان يتصف بشي مما يوجب الحدوث
بان يكون جرما او عرضا او نحو ذلك بقرينة قوله بحسب فيما تقدم
والمماثلة للحوادث بان يكون جرما الخ ولا شك ان المماثلة بهذا المعنى
تستلزم الحدوث فتامل قوله وذلك اي كونه حادثا محال قوله وبقايه
لا حاجة اليه كما لا يخفى قوله واما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلانه
الخ قد عرفت ان المص جرى فيما تقدم على تفسير قيامه تعالى بنفسه
بعدم افتقاره الى المحل وبعدم افتقاره الى المخصص ولذلك افراد كلا
بدليل فاستدل على الاول بقوله لو احتاج الى محل الخ وعلى الثاني بقوله
ولو احتاج الى مخصص الخ لكن حذف من كل منهما القياس الاول واستثنائية
القياس الثاني اكتفا بدليلها ونظم الدليل الاول هكذا لو لم يكن قايما
بنفسه اي مستغنيا عن المحل لاحتاج الى محل يقوم به لكن احتياجه الى المحل محال
لانه لو احتاج الى محل لكان صفة لكن كونه صفة محال فحذف المص القياس
الاول بتمامه وطوى استثنائية الثاني استغنا عنها بدليلها وهو قوله
والصفة لا تتصف الخ ونظم الدليل الثاني هكذا لو لم يكن قايما بنفسه
مستغنيا عن المخصص لاحتاج الى مخصص لكن احتياجه الى مخصص محال لانه

Copyright King Saud University